مقترحات السادات هي الوجه الآخر لمشروع المملكة العربية المتحدة

● انشغلت صحافة ووسائط اعلام النظام الهاشمي في الاردن بالحديث عن الرفض « الاسرائيلي » لمقترحات « السلام » الذي ابداها منذ وقت ليس ببعيد رئيس النظام المصري انور السادات ، والمتضمنة اعادة الهيمنة الهاشمية على الضفة الغربية المحتلة والهيمنة المصرية على قطاع غزة ، وأبدت هذه الاجهزة تخوف الملك حسين من احتمالات انفجار الموقف في المنطقة بسبب من « التعنت الاسرائيلي » .

من الواضح أن الموقف « الاسرائيلي » كان يعني أن « اسرائيل » لا يمكنها ان تتعهد بشيء أو أن تعطي شيئا ، وهذا لا يعني انها لن تقدم ما من شأنه ترطيب الجو التفاوضي ولكنها لن تقدم على خطوة من هذا القبيل حتى تمكنها شروط المعادلة التسووية من تحويل تراب المحادثات الى ذهب في الواقع العملي .

واذا كان السادات بحاجة الى تعهدات حول الضفة الغربية وقطاع غزة لكي يمرر من تحتها حله المنفرد ولكي يشد اليه رفيق دربه الملك حسين بعد ان يكون قد تشبع بالامل ، فان « اسرائيل » لا يهمها ذلك كثيرا ، حيث انها تريد لهؤلاء ان يهتموا بما هو مطلوب منهم لا ان يقفزوا دفعة واحدة الى نهاية شوط التسوية ، فهي على استعداد أن تطعمهم كسرة الخبز ولكن بعد ان يقطعوا المسافة بنضح كاف ودون ان يلحقوا ما من شأنه الاخلال ببنود المخطط الامبريالي - الصهيوني .

والواقع ان السادات باقتراحه هذا قد حقق خطوة باتجاه التقارب مع الموقف « الاسرائيلي » فهو قد الغى حتى مجرد الحديث عن « حقوق الفلسطينيين » بحجة الحديث عنها بعد عودة الضفة والقطاع ، وهو بذلك يدفن ما اسماه « بحقوق الفلسطينيين » بعد ان كان قد قتلها منذ زمن بعيد .

الصيغة المصرية توأم الصيغة الهاشمية :

ان الحديث عن مقترحات « السادات » الاخيرة يجرنا بالضرورة للحديث عن مشروع « المملكة العربية المتحدة » الذي يدفعه الان النظام الهاشمي في الاردن الى واجهة الاحداث بقوة ، وبوتائر دفع مستندة الى الدعم الرجعي العربي الذي يقف على رأسه - وبشراسة - النظام السعودي ، والمشروعان التصفويان ، المصري والاردني يشكلان وجهين لعملة واحدة ، والفوارق طفيفة في التفاصيل .

والحال ان المشروع المصري يدفع الى الخلف مسألة شكل العلاقة بين الضفة الغربية والنظام الهاشمي ليدعها معلقة الى ما بعد الانسحاب « المأمول » وذلك يفرضه على النظام المصري استمرار وجود الثورة الفلسطينية وصمودها وقدرتها على التأثير بالاحداث فهو رغم انه يطرح عودة الضفة الغربية الى الملك حسين ، وهو جوهر مشروع « المملكة العربية المتحدة » ، الا ان السادات يبقي الباب حواريا موارباً في وجه النهج اليميني داخل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، حين يتحدث عن ضرورة بحث مصير الضفة بين العرب انفسهم ..

● زيد بن شاكر يبحث « الحلف السعودي » في واشنطن

● اجتمع القائد العام للقوات المسلحة الاردنية زيد بن شاكر في واشنطن مع لوسي بنسون احد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية والمسؤول عن تصدير الاسلحة الاميركية للخارج .

وذكر المسؤولون الاميركيون ان زيارة زيد بن شاكر لواشنطن تأتي ضمن « المشاورات السنوية المستمرة » بين الولايات المتحدة والاردن ضمن اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها في كلا البلدين .

والمعروف ان زيد بن شاكر احد الاعمدة الاساسية في بناء النظام الهاشمي في الاردن ، فهو قائد للجيش الملكي وشخصية مقربة من وكالة المخابرات المركزية . وكانت مجلة « الواشنطن بوست » قد اوردت اسمه مع اسماء اربعين شخصية اردنية اخرى تعمل لصالحها .

. ان لزيارة قائد الجيش الاردني علاقة كبيرة بما يسمى « حلف الدفاع عن السعودية » المكون من النظام الهاشمي واسرائيل والنظام المصري لدرء الخطر المتوقع على منابع النفط السعودي .

ولم تشر وزارة الخارجية الامريكية الى طبيعة المحادثات التي دارت بين الطرفين الامريكي والاردني سوى انها قالت ان المحادثات « تركزت على المواضيع المشتركة التي تهم البلدين » .

اربعون منظمة طلابية تتضامن مع الطلبة والمعتقلين السياسيين في سجون الاردن

● لا زالت الاوساط الوطنية والتقدمية الطلابية تواصل احتجاجها واستنكارها لحملات القمع والاضطهاد والتصفية التي يمارسها نظام العميل حسين في الاردن بحق الطلبة الوطنيين سواء في داخل الاردن ام في خارجه .

وفي هذا الاطار وقعت اربعون منظمة طلابية عربية وعالمية في مدينة كراسنادا في الاتحاد السوفياتي على رسالة لرئيس الوزراء الاردني مصر بدران ، استنكرت فيها سياسات القمع والتعذيب التي تنفذ ضد الطلبة في الاردن وطالبت بوقف القمع البوليسي ضد هذه الاوساط ، وجاء في الرسالة :

« نحن ممثلو المنظمات والروابط العربية والاجنبية في مدينة كراسنادا في الاتحاد السوفياتي نستنكر بشدة اساليب القمع البوليسي والمحاكمات العسكرية الصورية التي تمارسها اجهزة السلطة في الاردن ضد جماهير الطلبة في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية ، كما نستنكر امتداد اصابع اجهزة المخابرات الاردنية لملاحقة الطلبة الذين يدرسون في الخارج خاصة في الدول الاشتراكية ، ويتجلى ذلك في منع تمديد جوازات سفرهم وحجزها لدى عودتهم لقضاء اجازتهم الصيفية بين ذويهم لا لذنب الا حبهم لوطنهم وشعبهم ولانهم لا يتعاونون مع اجهزة القمع المخابراتية بتقديم معلومات عن نشاطات زملائهم في الخارج ، كما منع العديد من الخريجين من ممارسة العمل في الاردن » .

واضافت الرسالة قائلة : « نطالبكم فورا بايقاف هذه الاساليب التعسفية واطلاق الحريات الديمقراطية ، والعمل وفقا للدستور بتمديد وتجديد جوازات سفر الطلبة ، واطلاق سراح المعتقلين من الطلبة في سجون الاردن واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين الذين يتعرضون لمعاملة تتنافى مع ابسط حقوق الانسان التي نصت عليها شرائع الامم المتحدة » .

الرفيق اسياس افورقي :

لا يوجد حالياً توجه لتحرير بقية المدن الاريترية عسكرياً والعامل الرئيسي هو الموقف السياسي

اثناء توقفه في بيروت ، في طريقه الى عدن لتوقيع اتفاق الوحدة الوطنية مع جبهة التحرير الاريترية (المجلس الثوري) التقينا الرفيق اسياس افورقي الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، ودار معه هذا الحوار حول اهم قضايا الساعة في القرن الافريقي والمنطقة ، وخاصة ما يتعلق بقضايا الوحدة الوطنية ووضع الثورة الاريترية واحتمالات المستقبل القريب .

□ كيف تقيمون الاوضاع العسكرية في ارتريا ؟

● فيما يتعلق بموازين القوى في اريتيريا فان تصاعد القتال العسكري منذ بداية ١٩٧٦ كان يتطور لصالح الثورة الاريتيرية . ان ما حدث بعد معارك الاوغادين هو ان الهجوم المتوقع من قبل اثيوبيا لم يبدأ وان الوضع هو على ما كان عليه اذ يبدو التفوق العسكري للثورة الاريترية واضحا من خلال المناطق التي تسيطر عليها .

ان سيطرة الاثيوبيين على « اسمرة » وجزء من « مصوع » لا يعني سيطرتهم التامة ، اذ ان الحصار مضروب عليهم في هذه المناطق . ورغم كل التعزيزات بالاسلحة الحديثة والمتطورة ورغم عمليات انزال الجنود في المناطق المحاصرة الا ان ذلك لم ينجح في فك الحصار مما يدل على انه لم يحدث تغيير حتى الان في ميزان القوى العسكرية في الساحة الاريترية .

ويمكن القول انه لم تنجح جميع الاسلحة الجديدة التي ادخلت الى اثيوبيا في تغيير ميزان القوى العسكري وهذا ناتج عن طبيعة النضال في اريتيريا اذ ان النضال لا يعتمد على (الكم) بمعنى ما يمتلكه الطرفان من اسلحة وعدد المقاتلين بل ناتج عن ان النضال في اريتريا هو نضال جماهيري اي ان كل الشعب الاريتيري يسلك طريق الكفاح المسلح وبذلك يمكن ان نطلق على النضال هناك « النضال الشعبي » .

ومن هذا المنطلق يمكن القول انه مهما تدخلت عوامل جديدة في ميزان القوى الا ان العدو لم يستطع حتى الان حسم الموقف العسكري لصالحه .

□ لقد ذكرت في حديثك ان الاثيوبيين محاصرون في بعض المدن وهذا يعني ان موازين القوى عسكريا هي لصالح الثورة ، فهل الذي يحول دون اسقاط هذه المدن هو قرار سياسي ام قرار عسكري ؟

● ان الموقف السياسي حتى الان في نظرنا هو تصعيد القتال في اريتيريا الى جانب الاطروحات الموجودة سابقا من حيث التوجه السياسي في اريتيريا بشكل عام الى الاصدقاء لايجاد حل سلمي . ونظرا لهذا التوجه فانه لا يوجد حتى الان توجه عسكري لحسم القضية عسكريا أو تحرير المدن الباقية الواقعة تحت سيطرة العدو الاثيوبي .

والى جانب ذلك ومن الناحية الاخرى هناك عوامل ذاتية للثورة الاريتيرية قد تكون متداخلة مع هذه المسألة ومتشابكة معها . والى جانب التطور الذي حدث بجانب القوات العسكرية في اثيوبيا من حيث التجنيد الواسع النطاق في الجيش الاثيوبي والاسلحة الجديدة التي دخلت فعلا المعركة العسكرية فان ذلك يحتاج الى اعداد من جانب الثورة الاريتيرية لحسم المسألة عسكريا اذا ما اجبرت على ذلك ، وهنا ان تتفوق في بعض الجوانب العسكرية لحسم الموقف العسكري وتحرير ما تبقى من المدن الاريتيرية لكن العامل الرئيسي الان وهو الموقف السياسي في داخل اريتيريا بشكل عام ومع الاصدقاء الذين يدعمون الثورة الاريترية . لكننا حتى الان لا ننوي تصعيد القتال .

■■ تقييم النظام الاثيوبي

□ ما هو تقييمكم للنظام القائم في اثيوبيا ؟

● تقييمنا للنظام هو حتى الان ثابت ، فنحن لم نعتبر يوما من الايام أن استلام العسكريين للسلطة سيغير من طبيعة العلاقة الموجودة بين اريتيريا واثيوبيا ، اضافة الى ان العسكريين المتربعين على السلطة في اثيوبيا لا يمثلون الثورة الاثيوبية ، صحيح ان هناك خلافا ما بين النظام الحالي وما بين النظام الاقطاعي السابق ولكنه صحيح ايضا ان هذا لا يعني ان هذا النظام تقدمي لان هناك مواصفات وخصائص هي التي تقرر مدى تقدمية اي نظام . فهل للنظام قوة سياسية منظمة قادرة على تجميع العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وغير ذلك من فئات المجتمع الاثيوبي المضطهدة ؟ ، فحتى الان لا توجد قوة سياسية في اثيوبيا تجمع كل هذه القوى المضطهدة بشكل منظم لقيادة الثورة الاثيوبية ، فالعسكريون لا يمثلون اي قوى سياسية في اثيوبيا ، قد تكون حدثت بعض الاصلاحات والتحولات داخل اثيوبيا في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا ان كل هذا ناتج عن نضالات الشعب الاثيوبي لاكثر من عشرين سنة تلك النضالات التي خاضتها الحركة الطلابية والفلاحية والمظاهرات والمطالب العمالية ، لقد كانت مثل هذه الاصلاحات تقدم للعمال وفئات الشعب حتى في عهد وجود نظام هيلاسيلاسي رغم أنه نظام متخلف وقمعي . ثم جاء المجلس العسكري الجديد واجبر على التسليم والقبول ببعض هذه المطالب التي كانت ترفعها القوى الثورية في اثيوبيا من عمال وفلاحين .

ان عدم وجود تنظيم سياسي قبل مجيء العسكريين الى السلطة فسح المجال امام المجلس العسكري ليتسلط على اثيوبيا وان هذا المجلس العسكري يطبق بعض المطالب الجماهيرية في اثيوبيا لتذليل الجماهير وكسب موقف سياسي في الداخل وكسب موقف سياسي في الخارج من اجل البقاء في السلطة للاحتفاظ بمصالحه الطبقية في اثيوبيا . وقد وصل الامر الى انه حتى التجمعات الماركسية التي تحالفت مع النظام هي غير موجودة الان ومكن القول ان التجمع الماركسي الوحيد الذي حورب من قبل النظام هو التنظيم الثوري لشعوب اثيوبيا ، وقد صفي هذا التنظيم تقريبا تحت شعار « الارهاب الاحمر » الذي يمارسه المجلس العسكري اما الحركة الاشتراكية لعموم اثيوبيا والتي كانت متحالفة مع النظام منذ نشأته هي ليست موجودة في التحالف اذ انسحبت من السلطة وهي تعمل الان بشكل سري وقد اعتقل الالاف من اعضاء هذا التنظيم كما قتل المئات وان ابرز العناصر القيادية لهذا التنظيم موجودون الان في سجون المجلس العسكري .

اما التجمعات الصغيرة الاخرى التي تقول انها تجمعات ماركسية والمتحالفة الآن مع المجلس العسكري فليس لها أي دور سياسي في تسيير دفة الامور في اثيوبيا ، اما الحزب الذي يسمى الان « اللهب » الذي يتكون من العسكريين في الاجهزة القمعية كاجهزة الامن والاستخبارات العسكرية فهو يحاول الآن تقليد بعض الاساليب التقدمية برفعه بعض الشعارات التقدمية للمحافظة على مصالحه الطبقية وامتيازاته في هذه الفترة . رغم كل ذلك فان نضالات الشعب الاثيوبي مستمرة حتى الان وان كل القوى الديمقراطية التي تقوم بالنضال وتفهم طبيعة النظام حتى الان تصر على التغييرات الجذرية في